

هايف يسأل وزير الخارجية: هل أيدت الكويت ماتفعله الصين بمسلمي الإيفور؟

المبررات ومدى اتساق هذا الموقف مع سياسة الكويت المعلنة في مجال حماية حقوق الإنسان، وسياسة الكويت المعلنة من خلال عضويتها بمجلس الأمن.

إزاء المسلم الإيفور. واستفسر هايف، إن صحَّ الخبر، عما إذا كان هذا الموقف جاء وفقاً لقرار من مجلس الوزراء أم بشكل منفرد من وزارة الخارجية، وعن السند في اتخاذ هذا الموقف والدوافع

وجه النائب محمد هايف سؤالاً لبرلمانها إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد بن مكي صرح ما يتداول عن تأييد الكويت للإجراءات التي تتخذها الصين

الأول تشريعياً ورقابياً مقارنة بالدورين الأول والثاني

مجلس الأمة يتوج دور الانعقاد الثالث بإنجازات تشريعية نوعية

العدد	النوع	العدد	النوع
36	الرسائل	22	قانوناً
65	الرسائل الواردة	12	الإفادات
10	طلبات رفع الحصانة	38	المذكرات
5	تعليمات ديوان المحاسبة	65	الاعتراضات القضائية
32	تعليمات الديوان	1280	الرسائل
404	التوصيات	115	المذكرات بقانون
35	التصديق على المعاهدات	371	الرسائل
185	البرقيات والشكاوى	10	طلبات المناقشة
2	الديوان العرسي	9	المذكرات



جانب من اجتماعات مجلس الأمة

5 تكليفات مباشرة، ونظر 65 رسالة وارادة وافق على 48 منها ورفض اثنتين ولم يبت في مئلهما، كما تمت تلاوة 185 شكوى وعريضة أثناء الجلسات. ونظر المجلس في 10 طلبات برفع الحصانة ووافق على 404 توصيات منها 253 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية و122 توصية في تقارير لجان التحقيق، وصدق المجلس على 35 مضيضة وأصدر بيانين سياسيين بشأن التطورات الإقليمية واستعدادات الحكومة في حال حدوث طارئ ورفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

تفوق تشريعي ارتكز على قوانين شعبية واقتصادية وتنموية تصدر في عدد القوانين والاستجابات وطلبات المناقشة والأسئلة

وميزانية، وقدم النواب 116 اقتراحاً بقانون و371 اقتراحاً برغبة. وكلف المجلس اللجان البرلمانية المختلفة 32 تكليفاً بالتحقيق في بعض القضايا، فيما كلف ديوان المحاسبة

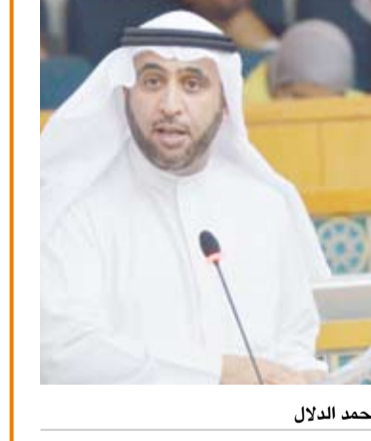
سؤالاً. فمن جهة أقر المجلس في 36 جلسة عادية وتكميلية وخاصة سرية 127 تشريعاً تنوعت ما بين 22 قانوناً و12 اتفاقية و93 حساباً ختامياً

تشريعياً بإقرار 22 قانوناً مقارنة بـ 7 قوانين عامة في دور الانعقاد الأول و14 قانوناً في دور الانعقاد الثاني، كما جاء دور الانعقاد الثالث، الأول رقابياً بتسعة استجابات و10 طلبات مناقشة و1280

واستيق جلسته الختامية بالتصويت على طلب بطرح النقطة. والإرقام وحدها تضع دور الانعقاد الثالث في الصدارة مقارنة بدوري الانعقاد الأول والثاني، فهو الأول

وثقت شبكة الدستور «الإخبارية» حصاد وأعمال الدور الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة. وقالت الشبكة: توج مجلس الأمة دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر بإنجازات تشريعية نوعية، حيث حققت مطالب شعبية ومجتمعية، ودعمت في الوقت نفسه خطط الإصلاح الاقتصادي. ولم يكن التشريع هو السمة البارزة الوحيدة في دور الانعقاد الثالث، وإنما نشط الدور الرقابي نشاطاً لافتاً مقارنة بدوري الانعقاد الأول والثاني، فقد استهل جلسته الافتتاحية باستجابات

الدلال يسأل عن استراتيجية وخطة عمل هيئة الاتصالات



تقدم النائب محمد الدلال بسؤالاً لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عن استراتيجية عمل وخطة وأدوار هيئة الاتصالات. وجاء في نص السؤال: أنشئت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في عام 2014 من أجل تنظيم وتطوير والارتقاء بخدمات شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات في الكويت، ونظراً لأهمية هيئة الاتصالات في ظل التأثير والدور الكبير للهيئة على مرافق الدولة وأدوار الجهات الحكومية إضافة إلى دور الهيئة وعلاقتها بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات التي لها علاقة بالجمهور العام، لذا يرجى إجابته بالتالي:

هل تم اعتماد استراتيجية وطنية عمل وخطة وأدوار هيئة الاتصالات وهي خلاف استراتيجية الأمن السيبراني السابق اعتمادها من الهيئة مع جلاء ترويدي بنسخة من تلك الاستراتيجية الوطنية أن وجدت وهل تم إنجاز أهداف أو برامج من تلك الاستراتيجية، وفي حال عدم وجودها يرجى ذكر الأسباب التي حالت دون وجود استراتيجية وطنية لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات. 2-يرجى ترويدي بنسخة من استراتيجية الهيئة الأمن السيبراني مع إجابتي عن المراحل التنفيذية لاستراتيجية وما أنجز منها في عام 2018 المنشور في موقع الهيئة الإلكتروني للإشارة إلى مشروع بوابة الخدمات الإلكترونية ومع أهمية هذا المشروع إلا أن المستخدم العادي يجد أن البوابة الإلكترونية لم تتطور كثيراً والخدمات المقدمة ما زالت دون المستوى المطلوب مع تفاوت في أداء الجهات الحكومية في الخدمات التي تقدم من خلال البوابة الإلكترونية؟ ولذا يرجى مطلوب معرفة رؤية وخطة وبرامج هيئة الاتصالات والجهات التابعة لها في تطوير جميع الخدمات الحكومية التي يتطلب توفيرها الكثر ونياً للمواطنين والمقيمين، وماذا أنجز في هذا الشأن وهل قامت الهيئة بتقييم التجربة السابقة للبوابة الإلكترونية أو الخدمات التي تقدم من الجهات الحكومية للجمهور، وما هي برامج وخطة الهيئة لتطوير هذه الخدمات مع ترويدي بنسخة من الدراسات أو التقييم لمشروع بوابة الخدمات الإلكترونية أن وجدت والخطة والبرامج الموضوعة للتطوير.

الدمخي يسأل وزيرة الأشغال عن أعضاء الهيئة العامة للطرق

وجه النائب عادل الدمخي سؤالاً لبرلمانها إلى وزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري عن أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق الذين ما زالوا على رأس عملهم ويمارسون مهامهم. واستفسر الدمخي عن قرار تشكيل مجلس الإدارة وانتهاء قرار تشكيله، وما إذا كان مجلس الإدارة ممثلاً بريثية ما زال يمارس اختصاصاته بحسب القانون رغم انتهاء مدة المجلس. وأضاف الدمخي، في سؤاله، أن قانون الهيئة يشير إلى أن مجلس الإدارة هو الجهة المختصة باعتماد المدير العام، «فهل تم عرض المدير العام الذي يشغل المنصب حالياً (بصورة مؤقتة) على مجلس الإدارة؟ وهل وافق المجلس عليه قبل تعيينه؟ كما طلب الدمخي موافاته بمحضر مجلس الإدارة الذي اعتمد تعيين، ومدى جوان اعتماد المجلس للتعيين بعد انتهاء فترته، أو دون أن يكتمل نصابه. واستفسر الدمخي عن الممثل القانوني الحالي للهيئة الذي يملك صلاحية توقيع واعتماد العقود، وكيف يتم تعيين هذا المرفق في ظل وجود مجلس إدارة انتهى قرار تشكيله ومدير عام مؤقت من دون صلاحيات فعلية.



مجلس الأمة

الذين تقاعدوا منذ فترة طويلة، فهم الأكثر تأثراً بقضية غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار. وإن الزيادة السنوية للمتقاعدين والتي تطبق كل ثلاث سنوات تعد بسيطة جداً، ولا تواكب تكاليف المعيشة والتضخم السنوي في السلع والمنتجات والخدمات بصفة عامة. ولذا فقد جاء الاقتراح بقانون لمعالجة هذه المشكلة حيث نص على زيادة المعاشات التقاعدية بواقع (60) د.ك شهرياً بدلاً من (30) د.ك مع إعادة النظر في زيادتها كل خمس سنوات وفقاً للزيادة في المعدل العام للأسعار.

الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون وذلك بواقع (60) ديناراً شهرياً. ويعاد النظر كل خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة، وذلك وفقاً للقواعد والأحكام التي يقرها مجلس الوزراء. ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: في ظل ما نشهده من ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم مما يشكل أعباء مالية وتكاليف إضافية على المتقاعدين، حيث إن اختياراً منهم معتمد كلياً على المعاش التقاعدي، خاصة

أعلن النواب صلاح خورشيد وخلف دميثير وعلي الدقباسي وفصل الكندري وأحمد الفضل عن تقديمهم باقتراح بقانون لتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 في شأن تعديل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، ونصت مواد على ما يلي: مادة أولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (20) لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي: تزال المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات اعتباراً من أول

رئيس مجلس النواب في جيبوتي يثمن دور «الرحمة العالمية» وإسهامها في دفع عجلة التنمية



رئيس مجلس نواب جيبوتي محمد علي حمد يستقبل د. تركي الحميدي ومحمد الرشيد

العالمية أن تقوم على إنشاء المشروعات التنموية والصحية والتعليمية والاجتماعية، متوجهاً بالشكر إلى القيادة في جيبوتي والذين ظلوا الصعاب من قبل لتنفيذ مشروعات الرحمة العالمية بهذه الصورة. وأشار د. الحميدي إلى أن التعاون الكبير بين الرحمة العالمية وحكومة جيبوتي متواصل، مبيناً أن الرحمة العالمية بدأت نشاطها الخيري والإغاثي في جيبوتي منذ عام 1996 م وأصبحت جهودها تغطي أغلب أراضي جيبوتي، وبدعم رسمي وشعبي وصلت المساعدات للمناطق الأكثر تضرراً والمأ. وأضاف د. الحميدي أن الرحمة العالمية نجحت في تحقيق وتنفيذ عدد من المشروعات التنموية خلال 20 عام من العمل في جيبوتي، وبرزت تلك المشروعات التنموية مجمع الرحمة التنموي مدينة بلبللا ومجمع الرحمة التنموي الثاني في مدينة أبخ ومستشفى الرحمة ومستشفى جراحات القلب والمخ والأعصاب، بالإضافة إلى عدد من المدارس، بجانب كفالات الأيتام والأسر والدعاة، وكذلك الأبار السطحية والارتوائية).

استقبل كل من رئيس الوزراء الجيبوتي عبد القادر كمال محمد ورئيس مجلس النواب الجيبوتي محمد علي حمد رئيس قطاع إفريقيا في جمعية الرحمة العالمية د. تركي الحميدي ورئيس مكتب السودان ووسط إفريقيا محمد مرضى الرشيد، ومن رئيس مجلس النواب محمد علي حمد دور جمعية الرحمة العالمية وإسهامها في دفع عجلة التنمية في جيبوتي مشيراً إلى أن الرحمة العالمية لها العديد من الإسهامات في المجال التعليمي والصحي والتنموي. ومن جانبه توجه رئيس قطاع إفريقيا في جمعية الرحمة العالمية د. تركي الحميدي بالشكر إلى رئيس الوزراء الجيبوتي ورئيس مجلس النواب على حفاوة الاستقبال مشيداً بالتعاون البناء بين الحكومة الجيبوتية والرحمة العالمية مبيناً أن الرحمة العالمية مستمرة في عملها الخيري في جيبوتي من خلال إطلاق المشروعات التنموية والتعليمية الكبرى. وأوضح د. الحميدي أنه ومن خلال تذليل الصعاب التي حرست عليها حكومة جيبوتي استطاعت الرحمة